

خبراء اقتصاديون يرسمون صورة قاتمة للاقتصاد الأردني

مطالب بتنفيذ إصلاحات ضريبية وجمركية وتغيير التشريعات والقوانين لتسهيل التعافي



آثار الجائحة تعمق الإشكاليات الاجتماعية

من البنوك بإنشاء صندوق للحفاظ على أسعار العقارات بعيد شراء العقارات كلما انخفضت أسعارها حتى لا ينهار هذا القطاع، وإنشاء مشروعات كبرى من خلال استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في الأردن.

وقد تدرت عمان إنفاقاً حكومياً للعام الجاري بقيمة 9.93 مليار دينار (14 مليار دولار)، مقارنة مع 9.36 مليار دينار (13.19 مليار دولار) معاد تقديرها عن 2020 في محاولة لتمهيد الطريق لانتعاش النمو إلى 2.5 في المئة العام الجاري، بعد أن تسببت جائحة فيروس كورونا في أسوأ انكماش منذ عقود.

وتبلغ قيمة الإيرادات المتوقعة بحسب مشروع الموازنة الجديدة 7.8 مليار دينار (11.1 مليار دولار)، مقارنة مع 7.2 مليار دينار (10.1 مليار دولار) معاد تقديرها عن 2020.

الإحصائية الأساسية، كالنمو الذي يجب أن يعود إلى النسب الموجبة، والبطالة العالمية التي زادت بنحو 6 نقاط مئوية عما كانت عليه قبل الجائحة، والعجز في الموازنة الذي ازداد بنحو 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وشدد على ضرورة وضع خطة طوارئ لمواجهة الجائحة، وحل مشاكل الشركات المتعثرة، وتنشيط السياحة كإجراءات عاجلة، مطالباً بإعادة النظر بآلية أنظمة وقوانين من شأنها تسهيل وتشجيع وتسريع إجراءات الاستثمار الذي يواجه تحديات تشريعية ومادية، كتكاليف الطاقة المرتفعة التي تعد معوقاً اقتصادياً رئيساً أمام مختلف القطاعات.

ودعا إلى تشجيع المواطنين على الاستثمار في أسواق الأسهم وتخفيف الضرائب الإضافية عليها، وإحياء سوق العقار تدريجياً منعا لتعسر المقرضين

وطالب بتخفيض الرسوم الجمركية وتوحيدها في نسبة 5 في المئة كحد أعلى، ما يسهم بزيادة إيرادات الخزينة والحد من التهريب ورفع القدرة الشرائية للمواطن بتخفيض الأسعار والتكاليف، لافتاً إلى أن هذه الإجراءات من شأنها التخفيف على القطاعات من حيث التكاليف والحاجة للاقتراض.

ودعا الحاج توفيق الذي يرأس كذلك النقابة العامة لتجار المواد الغذائية إلى أمر دفاع جديد يعفي المستأجرين عن فترة التعتل، وينظم العلاقة مع المالك من خلال حوافز تعوضه عن الخسائر.

وقال الخبير الاقتصادي جواد عناني إن "أول الحلول التي يجب اتباعها هو احتواء الجائحة الصحية، ما يمكن من إعادة الحياة إلى طبيعتها، إضافة إلى وضع خطة للعامين المقبلين تستوعب آثار الجائحة المباشرة، وتوقف تراجع الأرقام

تشخص مشاكل كل قطاع وتحدد حجم الضرر والعلاج المناسب وسددة العلاج وتكلفتها".

ويجمع خبراء على ضرورة تشكيل لجنة قطاعية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لوضع خطط عاجلة بقرارات جريئة واستثنائية لإنشاء صندوق لتعويض القطاعات المتضررة، ولاسيما السياحة والخدمات، وضخ سيولة لا تقل عن ملياري دينار في السوق المحلية موزعة بين المواطنين والقطاع الخاص بفائدة قريبة من الصفر وشروط بسيطة.

وبيّن أن الحفاظ على الوظائف القائمة وحل مشكلة البطالة هي أولويات أساسية، ويجب دعم منشآت القطاع الخاص للحيلولة دون زيادة نسبتها، داعياً إلى تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يجمع خبراء اقتصاد أردنيون أن الاقتصاد بلدهم يعيش أزمة عميقة وهيكلية في حين لا يعالج تغيير الحكومات الإشكاليات البنوية إذ تطلب الأوساط الاقتصادية بتعجيل تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها لتحفيز النمو وإزالة العقبات.

عمان - أكد اقتصاديون أن الوصول إلى مرحلة التعافي الاقتصادي المنشود يتطلب خطاً قصيرة وطويلة المدى تتجاوز الحكومات لمعالجة الأزمات واستعادة نسق النمو والتي تمر أساساً عبر تنفيذ إصلاحات ضريبية وجمركية وتغيير التشريعات والقوانين لتسهيل التعافي.

ويعيش الأردن أزمة اقتصادية مزمنة زاد في حدتها انتشار جائحة كورونا، ويرى محللون أن مواصلة الأردن في تغيير الحكومات لا يعالج إشكاليات الاقتصاد حيث يحتاج دفع النمو إلى إجراءات موجهة.

خليل الحاج توفيق
الخطوة الأولى للتعافي هي تشكيل مجلس اقتصادي طارئ

جواد عناني
يجب تنشيط الأسواق وحل مشاكل الشركات المتعثرة كإجراءات عاجلة

وأطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي أخيراً خطة للتعافي الاقتصادي من آثار الجائحة شملت الدعم الفوري لقطاعات العمال والاقتصاد والدعم التكميلي لمختلف القطاعات، وتمكين الاقتصاد من التعافي السريع.

وشملت الخطة كذلك توفير دعم متكامل للقطاعات الحيوية ومسارات النمو الاقتصادي المستدام لتحقيق التكامل بين جميع القطاعات والوصول إلى التعافي الاقتصادي البنوي، ما يساعد على تمكين الاقتصاد وتطوير القطاعات ذات الأولوية للتعامل مع آثار جائحة كورونا.

وأكد رئيس غرفة تجارة عمان خليل الحاج توفيق "غياب القرارات والحزم الاقتصادية الفاعلة، أو أن ما يعلن عنه لا يتواءم ومستوى الضرر الذي ترزح تحته القطاعات التجارية والخدمية".

وقال إن "أولى خطوات التعافي الاقتصادي هي تشكيل مجلس اقتصادي طارئ يضم أصحاب الخبرة من جميع القطاعات، ويخرج بوصفة اقتصادية

وشهد الأردن على مدار الأعوام الأخيرة تغييرات متواصلة للحكومات حيث تم تشكيل حكومة هاشي الملقى ثم الإطاحة بها عقب حراك شعبي خلال العام 2018، تلتها حكومة عمر الرزاز التي حلت بمقتضى دستوري في علاقة بإجراء الانتخابات في أكتوبر العام الماضي ثم حكومة بشر الحصاونية.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) لخبراء قولهم إن "تنفيذ الخطط يبدأ بضح السيولة الكافية في الاقتصاد، وتخفيف الاستهلاك، وتشجيع الاستثمار، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإجراء إصلاحات ضريبية وجمركية، وتعديل أو سن كل ما يلزم من التشريعات والقوانين والأنظمة للوصول إلى مرحلة التعافي".

وتعاني المملكة من صعوبات اقتصادية جمة منذ سنوات أثرت على نسب النمو وزادت من معدلات البطالة

سينوبك الصينية تفوز بعقد لتطوير حقل غاز المنصورية في العراق

بغداد - قالت وزارة النفط العراقية الثلاثاء إن سينوبك الصينية فازت بصفقة لتطوير حقل المنصورية العراقي للغاز قرب الحدود الإيرانية.

والعام الماضي، ألغى العراق عقدا وقعته مع مجموعة تقودها شركة البترول التركية (تباو) لتطوير الحقل ودعا شركات عالمية لاستكمال تطويره.

وقالت وزارة النفط في بيان إن سينوبك فازت بالعقد خلال جولة عطاء عقدت بمقر وزارة النفط في بغداد الثلاثاء.

وقال البيان إن شركة نفط الوسط العراقية التي تديرها الحكومة ستكون شريكة لسينوبك في تطوير حقل المنصورية.



إحسان عبد الجبار
سينوبك ستساعده العراق في استخراج الغاز الطبيعي ومعالجته

وتأتي الخطوة في سياق برنامج سيعكف على تنفيذه رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي لإنهاء ارتهاق العراق للغاز الإيراني في تشغيل محطات توليد الكهرباء.

وشرعت وزارة النفط بالتعاقد لاستثمار غاز الناصرية بطاقة منتي مليون قدم قياسي والبدء باستثمار غاز حقل الناصرية بطاقة 200 مليون قدم قياسي وحقل الحلفاية بمحافظة ميسان بطاقة 300 مليون قدم مكعب يوميا.

كما انطلقت في استثمار حقل أرطاوي بمحافظة البصرة بطاقة 400 مليون قدم مكعب يوميا ومشروع حقل غربي القرنة الثاني وعدد من الحقول الصغيرة يصل إنتاجها إلى 300 مليون قدم مكعب يوميا.

وكانت الحكومة التونسية قد شرعت بالتنسيق مع الاتحاد العام التونسي للشغل في تطبيق برنامج إصلاحات من صندوق النقد الدولي حيث يشمل إصلاح الشركات العامة المتعثرة، وبند الدعم والتحكم في فاتورة الأجور.

وتشمل عملية الإصلاح، شركة الخطوط التونسية وشركة الفولان والشركة التونسية للشحن والتوصيل وديوان الأراضي الدولية والصيدلية المركزية والشركة التونسية للصناعات الصيدلية (سيفاط) والشركة التونسية للكهرباء والغاز (الستاغ)، والشركة التونسية للصناعات الصيدلية.

ونقلت الوزارة عن عبد الجبار القول إن العراق يعتزم توقيع عقود مع شركات طاقة أجنبية لتطوير حقول الغاز فيه وبناء مرافق للغاز في جنوب العراق ومحافظة الأنبار.

تونس ترفع أسعار الوقود للمرة الثالثة

تطبيق تعديل آلي لضبط المحروقات حسب سوق الطاقة العالمية

من حركة النهضة، الكتلة الأكبر في البرلمان.

وكانت الحكومة التونسية قد شرعت بالتنسيق مع الاتحاد العام التونسي للشغل في تطبيق برنامج إصلاحات من صندوق النقد الدولي حيث يشمل إصلاح الشركات العامة المتعثرة، وبند الدعم والتحكم في فاتورة الأجور.

وتشمل عملية الإصلاح، شركة الخطوط التونسية وشركة الفولان والشركة التونسية للشحن والتوصيل وديوان الأراضي الدولية والصيدلية المركزية والشركة التونسية للصناعات الصيدلية (سيفاط) والشركة التونسية للكهرباء والغاز (الستاغ)، والشركة التونسية للصناعات الصيدلية.



مفاجآت أسعار المحروقات

إذ انخفضت أسعار النفط في السوق العالمية.

وكانت تونس قد تمكنت خلال الموجة الأولى لتفشي جائحة كورونا من ادخار المخصصات المالية التي كانت موجهة لدعم المحروقات نظراً لانخفاض أسعارها آنذاك إلى حدود 18 و20 دولاراً مما مكن من توجيه هذه الموارد نحو جهود مكافحة الوباء.

وتشهد المدن التونسية احتجاجات بين الحين والآخر، للمطالبة بتخصيص الأوضاع المعيشية وتوفير الوظائف، ويتزامن تزداد الأوضاع المعيشية في البلاد مع أزمة سياسية تؤخر مصادقة الرئيس قيس سعيد على حكومة رئيس الوزراء هشام المشيشي المدعوم

لجأت الحكومة التونسية إلى رفع أسعار الوقود للمرة الثالثة على التوالي خلال العام الجاري، حيث تدرج الخطوة في إطار التعديل الآلي الذي تعتمد تونس لضبط أسعار المحروقات حسب متغيرات أسعار الخام عالمياً.

وأبقت الوزارة أسعار بقية المواد البترولية دون تغيير.

وسبق أن رفعت الحكومة أسعار الوقود مرتين منذ بداية 2021، الأولى في 5 فبراير والثانية في 11 مارس الماضيين.

وكان صندوق النقد قد دعا السلطات إلى ضرورة خفض فاتورة الأجور والحد من دعم الوقود، كإحدى خطوات برنامج الإصلاحات الذي اشترطته المؤسسة المالية العالمية لإفراض تونس.

وتضرر اقتصاد تونس بشدة جراء تداعيات أزمة كورونا، خصوصاً قطاع السياحة المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات.

وفي 10 ديسمبر 2020، أقر البرلمان موازنة البلاد للعام 2021، بعجز متوقع 3.2 مليار دولار، بما يعادل 7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

وبلغ عجز الموازنة في 2020 حوالي 11 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، بما يعادل حوالي 3 أضعاف العجز المقرر في بداية العام، جراء زيادة الإنفاق بمواجهة جائحة كورونا.

وتعرف أسعار النفط انتعاشاً بفعل تزايد آمال اللقاح ما يترتب عنه حسب خبراء تعديل أسعار المحروقات وفق التعديل الآلي الذي تعتمد تونس حسب ارتفاع وهبوط أسعار الخام.

وكانت الحكومة التونسية قلصت أسعار الوقود ثلاث مرات العام الماضي

تونس - قررت الحكومة التونسية، رفع أسعار بعض المنتجات البترولية بنسبة 5 في المئة، في ثالث زيادة بأسعار الوقود منذ بداية عام 2021.

وقالت وزارة الصناعة والطاقة والمناجم في بيان، "القرار جاء إثر اجتماع اللجنة الفنية المكلفة بضبط الأسعار لشهر أبريل 2021، تطبيقاً لآلية التعديل الآلي لأسعار بعض المواد البترولية".

5
في المئة نسبة رفع أسعار بعض المنتجات البترولية للمرة الثالثة خلال العام 2021

ووفقاً للتسعيرة الجديدة، يرتفع سعر لتر البنزين الخالي من الرصاص بمقدار 100 ملجم (4 سنتات) أو بنسبة 5 في المئة، ليصبح 2.095 دينار (76 سنتاً)، ارتفاعاً من 1.995 دينار (72 سنتاً).

فيما يرتفع سعر البنزين العادي 75 مليماً أو 4.9 في المئة إلى 1.605 (58 سنتاً) للتر، عوضاً عن 1.530 (55 سنتاً).

ويرتفع لتر البنزين الخالي من الكبريت 85 مليماً أو بنسبة 4.9 في المئة أيضاً، ليصبح 1.805 دينار (66 سنتاً)، عوضاً عن 1.720 دينار (63 سنتاً).